

Distr.: General

6 June 2022

Arabic

Original: English/French/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

البند 99 (ذ) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

2	أولا - مقدمة
2	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
2	بوركينافاسو
3	كوبا
4	هندوراس
5	المكسيك
8	باكستان
10	إسبانيا
14	ثالثا - الرد الصادر من الاتحاد الأوروبي



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/50

290622 200622 22-08575 (A)



أولا - مقدمة

1 - أعادت الجمعية العامة، في قرارها 43/76، تأكيد الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن التي وردت في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورتها المعقودة في عام 1993، وأهابت بالدول الأعضاء اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، مع الحرص في الوقت ذاته على تجنب الأعمال التي قد تعرقل هذا الحوار أو تقوّضه. وحثت الجمعية العامة كذلك الدول على الامتنثال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية التي هي طرف فيها، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وشددت الجمعية العامة أيضا على أن الهدف من تدابير بناء الثقة ينبغي أن يكون المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين والامتثال لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وشجعت على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية لبناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، تقاديا لنشوب النزاعات ومنعاً لاندلاع الأعمال العدائية بشكل غير مقصود وعرضي. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين تقريرا يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب وعلى أساس المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

2 - وفي هذا الصدد، وجهت مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء في 15 شباط/فبراير 2022 تطلب منها تقديم آرائها. وحتى الآن، وردت ردود من حكومات إسبانيا وباكستان وبوركينا فاسو وكوبا والمكسيك وهندوراس، وهي مدرجة في الفرع ثانيا أدناه. وورد رد من الاتحاد الأوروبي، وهو مدرج في الفرع ثالثا أدناه. وستنشر كل الآراء الواردة بعد 31 أيار/مايو 2022 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة الأصلية التي وردت بها. ولن يتم إصدار أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[31 أيار/مايو 2022]

تعهدت بوركينا فاسو، حرصا منها على السلام والأمن الدوليين، بعدة التزامات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فيما يتعلق بتنظيم مجال الأسلحة.

فقد قامت بوركينا فاسو في 3 حزيران/يونيه 2013 بالتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 نيسان/أبريل 2013، وأودعت وثيقة التصديق عليها في 3 حزيران/يونيه 2014. ثم اعتُمد القانون رقم AN/2019-014 المؤرخ 30 نيسان/أبريل 2019 القاضي بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في بوركينا فاسو. وهو قانون يعتبر مقتضيات المعاهدة في جملة أحكامه. وبعبارة أخرى، فإن بوركينا فاسو تطبق أحكام المعاهدة فيما يتعلق بنقل الأسلحة داخل إقليمها أو عبره.

أما فيما يتعلق بالتوقيعات الخاصة بعمليات استيراد الأسلحة، فقد ووفيت جميع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية في جميع أنحاء العالم بأختام التأريخ وبمناذج توقيع الأشخاص المخولين سلطة الالتزام باسم بوركينا فاسو. وبالفعل، لا تخول وفقا للقوانين السارية في بوركينا فاسو سلطة استيراد الأسلحة الحربية وسلطة استيراد الأسلحة والذخيرة ذات الاستخدام المدني إلا لوزير الدفاع الوطني وللوزير المكلف بشؤون

الأمن على التوالي دون غيرهما. وتذيل كل توقيعاتهما بتأشيرة الأمين الدائم للجنة الوطنية لرصد الأسلحة التي توضع بناء على سلطة التوقيع المفوضة له من الوزير الأول.

وفيما يتعلق بعمليات استيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فتجدر الإشارة إلى أنها محظورة مبدئياً بناء على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بتلك الأسلحة. ويؤذن استثناء بنقل هذه الأسلحة، وباستيرادها على الخصوص، بناء على موافقة البلدان الأعضاء الأخرى في الجماعة. وبعبارة أخرى، تمنح البلدان الأعضاء الأخرى موافقتها بموجب شهادة الإعفاء حتى يؤذن لأي بلد عضو باستيراد تلك الأسلحة.

ومن ثم، تتيح شهادة الإعفاء تلك الصادرة عن الجماعة الاقتصادية إرساء الثقة بين مختلف البلدان الأعضاء على الصعيد دون الإقليمي.

وعلى المستوى التشريعي، اعتمدت بوركينا فاسو في أيار/مايو 2021 قانوناً بمثابة نظام للأسلحة والذخيرة ذات الاستخدام المدني يضع في اعتباره أحكام معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية الجماعة الاقتصادية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتعلق هذا القانون تحديداً بالأسلحة الحربية والأسلحة ذات الاستخدام المدني.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[30 أيار/مايو 2022]

ينبغي الاتفاق على تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي على أساس طوعي ومتبادل، مع مراعاة الشواغل والاحتياجات الأمنية المشروعة لجميع الدول المعنية، ومع احترام مساواتها في السيادة وتقرير المصير. وفي الوقت نفسه، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الطابع الطوعي لهذه التدابير، علاوة على الخصائص والسمات التي تميز كل بلد ومنطقة. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان فعالية هذه التدابير وتعزيز اعتمادها عالمياً.

ومن شأن اعتماد تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي، على نحو يمثل تماماً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ويضع في الاعتبار موافقة جميع الأطراف المعنية ومشاركتها، أن يساعد في تفادي النزاعات ومنع اندلاع أعمال عنائية غير مقصودة أو عرضية وأن يساهم في الاستقرار الإقليمي وفي تحقيق أهداف التنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر وحماية البيئة.

ولا يجوز لأي دولة أو مجموعة دول الحصول على مكاسب على حساب دول أخرى في أي مرحلة من عملية بناء الثقة. ذلك أن الإقدام على أي عمل من هذا النوع من شأنه أن يعرض للخطر التوازن الدقيق الذي تقوم عليه تدابير بناء الثقة، ويقوض مبدأ حسن النية الذي يستند إليه، وينال من فعاليته ودوره البناء.

وعلى الصعيد الإقليمي، قدمت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إسهاماً مهماً في بناء الثقة بإعلان نفسها منطقة سلام. ولكوبا الشرف أن يكون توقيع رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على هذا الإعلان قد تم في هافانا بمناسبة مؤتمر القمة الثاني للجماعة المعقود في كانون الثاني/يناير 2014.

وبالنظر إلى أن كوبا دولة طرف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبرتوكولاتها، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، وبرتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فإنها تفي بالتزاماتها بحسن نية وتقدم تقاريرها الدورية بشأن تدابير الرقابة العديدة التي وضعتها بغية ضمان أمن الأسلحة التقليدية. وتشمل هذه التدابير الاستعداد للعمل بنشاط وعلى نحو بناء مع الدول الأطراف الأخرى في الصكوك المذكورة أعلاه من أجل المساعدة على تنفيذها والتعاون في ذلك. ونحن نعتقد أن من شأن تبادل للمعلومات من هذا القبيل أن يسهم في التفاهم والثقة المتبادلين بين الدول.

ورغم أن تنفيذ تدابير بناء الثقة يمكن أن يسهم في تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح والتحقق منه، فإن كوبا تؤكد من جديد أن هذه التدابير لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تحل محل تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة والمعاهدات الإقليمية ودون الإقليمية السارية في هذا الشأن، كما أنها ليست شرطاً مسبقاً لتطبيقها.

ويرحب بلدنا بالمبادئ التالية التي تقوم عليها تدابير بناء الثقة:

- (أ) الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛
- (ب) تسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛
- (ج) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛
- (د) التعاون بين الدول من أجل حل المشاكل الدولية؛
- (هـ) المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها؛
- (و) المساواة في السيادة واحترام الحقوق للصيغة بالسيادة؛
- (ز) الامتنثال بحسن نية لأحكام القانون الدولي.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[11 نيسان/أبريل 2022]

بناء على الطلب الذي وجهه مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 43/76 المتعلق بتدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي، تقدم هندوراس المعلومات التالية.

تدابير تبادل المعلومات

(أ) يتم إبلاغ منظمة الدول الأمريكية ومجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية بشأن المعلومات المتبادلة بين ضباط الاتصال الاستخباراتي لبلدان المنطقة فيما يتعلق بإنتاج و/أو شراء المعدات أو الأسلحة الجديدة.

(ب) تبلغ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي منظمة الدول الأمريكية ومجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية بالمعلومات المتعلقة بتكوين القوات المسلحة لهندوراس وتنظيمها وبما لها من منشآت وأسلحة وأعتدة ومعدات.

تدابير مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والأنشطة ذات الصلة

(أ) يتم إبلاغ منظمة الدول الأمريكية ومجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية بالإجراءات المنسقة بين القوات المسلحة لهندوراس التي هي عضو في مؤتمر القوات المسلحة لأمريكا الوسطى، وتسير هذه القوات دوريات منسقة على الحدود السياسية الدولية بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة أمريكا الوسطى.

(ب) يتم إبلاغ منظمة الدول الأمريكية ومجلس الدفاع المشترك بين البلدان الأمريكية بالإجراءات المشتركة المتخذة دعماً لسلطات الأمن العام، وبتشكيل الدوريات، وتبادل المعلومات، والعمليات.

(ج) تجرى تمارين مشتركة بين القوات المسلحة والأعضاء في مؤتمر القوات المسلحة لأمريكا الوسطى بشأن اعتراض شحنات الأسلحة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2022]

تقدم المكسيك هذه الوثيقة عملاً بقرار الجمعية العامة 43/76 المعنون "تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي"، الذي يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي.

والمكسيك ترى أنه ينبغي الاتفاق على تدابير بناء الثقة سواء على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي على أساس طوعي ومتبادل، مع مراعاة الشواغل والاحتياجات الأمنية للدول الأطراف في كل منطقة، بغية التصدي للتحديات الأمنية المتنامية والمتزايدة التعقيد. لذا فالثقة والتعاون والشفافية وتبادل المعلومات المستمر أدوات رئيسية لحماية السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يجب مراعاة الطابع الطوعي لهذه التدابير والخصائص والسمات التي تميز كل بلد ومنطقة. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان فعالية هذه التدابير وتعزيز اعتمادها عالمياً.

وعلى الصعيد الإقليمي، عملت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تقديم إسهامات كبيرة في بناء الثقة. وعلى وجه الخصوص، تجسد التزامها بإعلانها منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية، بفضل معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) التي تعد المكسيك البلد الوديع لها.

وتسير السياسة الخارجية للمكسيك وفقا لمبدأ توجيهي يقوم على التسوية السلمية للنزاعات وتتخذة أساسا لها. ولهذا السبب، فإنها تعمل على تعزيز حماية السلم والأمن على كل من الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، فضلا عن تنفيذ تدابير بناء الثقة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، وتسعى بالتالي إلى تجنب تكديس الأسلحة المزعزع للاستقرار الذي يعرض المجتمع الدولي للخطر.

وتولي المكسيك أهمية كبيرة لالتزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار وإرساء وصون السلم والأمن في المنطقة. ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة 43/58 في عام 2003، أعطت المكسيك الأولوية لتنفيذ تدابير بناء الثقة في المجالين السياسي والعسكري على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وذلك اعتبارا لأنها ترتيبات وإجراءات تهدف إلى منع الأزمات وحالات النزاع، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية، وتهيئة الظروف اللازمة والمواتية للتعاون الفعال، من خلال الشفافية وحسن النية وإرساء أسس الثقة.

وتسعى المكسيك، بناء على ذلك، إلى الإسهام في تحقيق هدف الامتثال لأحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 33 منه، استجابة منها للدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء لتسوية أي نزاع بالوسائل السلمية.

وعلا بقرار الجمعية العامة 43/76، تمتنع المكسيك عن اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وهي تؤكد من جديد أيضا أهمية البحث عن الحلول، في حالة نشوب نزاع، عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية، إلى جانب اللجوء إلى الهيئات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية المتاحة.

وتمتثل المكسيك أيضا لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية التي هي طرف فيها، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة وتنظيم المواد ذات الاستخدام المزدوج. ويراد بذلك المساعدة في بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والدولي في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن منع تحويل وجهة السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

وفي إطار مشاركتها كعضو منتخب في مجلس الأمن خلال الفترة 2021-2022، وبوصفها رئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، تترك المكسيك أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديدا للأمن الدولي والإقليمي. ولذلك، فإنها تسعى إلى تعزيز التعاون الدولي توخيا للشفافية وتبادل المعلومات.

وعلى وجه الخصوص، تعتبر الحكومة المكسيكية أن استعراض مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة أو الأسلحة الخفيفة أولوية من الأولويات، لأنها هي التي تؤدي بحياة أكبر عدد من الناس في العالم. وفي هذا الصدد، عمل وفد المكسيك لدى مجلس الأمن، خلال رئاستها المؤقتة للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، على الترويج لقرار ضد تهريب الأسلحة، تدعى من خلاله شركات القطاع الخاص إلى تنفيذ تدابير لمنع الاتجار بالأسلحة، لأنه يؤجج العنف في مناطق وبلدان مختلفة. وأثمر هذا العمل اتخاذ القرار 2616 (2021) بشأن الاتجار بالأسلحة وتسريبها في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه سعيا إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وقرار مجلس الأمن يبتغي الحد من القوة النارية للمنظمات الإجرامية من خلال حملة دبلوماسية وقانونية للحد من الاتجار بالأسلحة تقلل إلى أدنى حد من الإهمال في إنتاج الأسلحة وتسويقها الذي يستغل في نقل تلك الأسلحة بشكل غير مشروع. وسيستنى تحقيق ذلك من خلال تدابير مثل رصد الأسلحة وتعبئها،

وتعزيز مراقبة الحدود، واتخاذ الشركات الخاصة تدابير تنظيمية أكثر صرامة. وقد حظي القرار بدعم 71 حكومة وصوت تأييدا له 12 عضوا من أعضاء مجلس الأمن، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت.

وفي هذا الصدد، تكرر المكسيك أيضا تأكيد التزامها بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الشأن في معاهدة تجارة الأسلحة التي أصبحت دولة طرفا فيها منذ عام 2013.

وتتبع في المكسيك، لأجل التصدي للتحدي المتمثل في الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إجراءات مختلفة يراد بها تنظيم صنع الأسلحة المعدة للاستخدام المدني والعسكري وتخزينها ونقلها واستخدامها، وضوابط تفرض على تصديرها. وفي هذا الصدد، تراقب وزارة الدفاع الوطني بيع الأسلحة والخيرة، وفقا للقانون الاتحادي المتعلق بالأسلحة النارية والمتفجرات، خاصة بالتنسيق مع الوكالات المكلفة بالأمن العام التابعة للفروع الحكومية الثلاثة؛ ومع الهيئات العامة والخاصة والأشخاص والكيانات القانونية في الإقليم الوطني.

وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل النشر العملياتي الدائم من خلال إقامة مراكز أمنية عسكرية استراتيجية على الطرق الرئيسية وغيرها من الطرق في المكسيك، بغرض الإسهام في منع احتمالات إدخال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل والمواد الكيميائية والبيولوجية والسمية والبكتريولوجية التي يشكل انتشارها خطرا، والاتجار بها.

ويتواصل تنفيذ برنامج استبدال الأسلحة الصغيرة وتدمير الأسلحة المصادرة في البلد بغية الحد من استخدامها ضد السكان المدنيين كأدوات لإثارة أعمال العنف.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، تؤكد المكسيك من جديد أنها لا تقوم بتطوير الألغام المضادة للأفراد أو الذخائر العنقودية أو إنتاجها أو حيازتها بأي طريقة أخرى أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي هذا السياق، قدمت المكسيك في نيسان/أبريل 2022 التقريرين الوطنيين السنويين ذوي الصلة إلى وحدة التطبيق المعنية لكل من الاتفاقيتين المذكورتين أعلاه وإلى منظمة الدول الأمريكية لأغراض الإدراج في تقريرها المتعلق بالألغام المضادة للأفراد.

ومن ناحية أخرى، تواصل المكسيك التعاون بنشاط على صعيد المنظمات والمحافل الإقليمية والعالمية المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار التي تتوخى أيضا اعتماد تدابير لبناء الثقة.

وفي هذا الصدد، تكرر المكسيك تأكيد دعمها للالتزامات الناشئة عن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وتنفيذها لتلك الالتزامات تنفيذا كاملا. وفي إطار اتفاقيتي نزع السلاح المذكورتين، تقدم المكسيك تقاريرها الوطنية في الوقت المناسب وتدعو إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى توكي الشفافية وبناء الثقة، مع التأكيد مجددا على أن بلدنا لا يطور هذا النوع من الأسلحة ولا يمتلكها أو ينقلها. وعلى وجه الخصوص، عملت المكسيك، بالتعاون مع فرنسا، في إطار المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، على تشجيع إنشاء منصة لتبادل الآراء بشأن ممارسات الشفافية الطوعية من أجل تعزيز الاتفاقية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تنقيد المكسيك بالتزامها بالمساهمة في وضع وتنفيذ التدابير المنبثقة عن عمل الفريق العامل المعني بالتعاون وتدابير بناء الثقة في الفضاء الإلكتروني التابع لمنظمة الدول الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن المكسيك تتولى، كدليل على التزامها بتدابير بناء الثقة، رئاسة الفريق العامل المعني بالتعاون وتدابير بناء الثقة في الفضاء الإلكتروني منذ عام 2021. وقد اعتمد الفريق العامل تدابير ملموسة لتعزيز الاستقرار والأمن والوقاية من ممارسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسلم بأنها ضارة أو التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، إلى جانب اضطراره بأنشطة التعاون الإقليمي، وإنشاء مراكز اتصال وطنية في مواجهة الحوادث السيبرانية، وبناء القدرات الوطنية.

وتدعم المكسيك أيضا وتنفذ تدابير بناء الثقة المعتمدة في إطار منظمة الدول الأمريكية. والمكسيك طرف في جميع الاتفاقات والاتفاقيات الأمنية المبرمة بين الدول الأمريكية، وهي تسهم بذلك في تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في نصف الكرة الأرضية الغربي.

وفي حزيران/يونيه 2022، قدمت المكسيك إلى منظمة الدول الأمريكية تقريرها عن تدابير بناء الثقة والأمن لعام 2021. وهو مقدم وفقا للمادة 19 من القرار (LI-O/21) AG/RES 2970 المعنون "تعزيز الأمن في نصف الكرة الأرضية الغربي: نهج متعدد الأبعاد"، والقائمة الموحدة لتدابير بناء الثقة والأمن.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن المكسيك لديها عدة صكوك وطنية تتعلق بتنظيم ومراقبة التجارة في السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج. وتتيح هذه الصكوك تنفيذ الالتزامات الدولية المتعهد بها في هذا المجال والامتثال لها، والإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى منع تحويل وجهة السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج نحو برامج التسليح أو نحو أنشطة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[29 نيسان/أبريل 2022]

تمثل البيئة الأمنية الدولية الراهنة تحديا أمام المعايير القائمة فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح، وتؤدي في الوقت نفسه إلى تردي الاستقرار الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وفي ظل هذه الظروف، تكتسب تدابير بناء الثقة أهمية متزايدة في السعي إلى ضمان تهيئة بيئة مواتية لتسوية المسائل المعقدة المطروحة بين الدول.

وينبغي السعي إلى إرساء تدابير بناء الثقة بشكل متزامن على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والثنائي.

وتشمل تدابير بناء الثقة كامل نطاق التدابير المترواحة بين إدارة الأزمات، والحد من المخاطر، والحد من الأسلحة، وتخفيض الأسلحة.

ولعل من المفيد استخلاص الدروس من التجارب السابقة التي أثبتت فعاليتها. ولكن يتعين في الوقت نفسه تقييم العوامل التي أدت إلى عدم نجاح تدابير معينة في الماضي.

ومن المهم أيضا تقييم وجهة تدابير بناء الثقة المتخذة في الماضي بالمقارنة مع تعقيدات الحاضر.

وسيكون من المفيد النظر في وضع نموذج جديد لتدابير بناء الثقة يتسم بالشمول والتكامل ويراعي مبدأ الحد من المخاطر على صعيد مختلف المجالات، بما في ذلك التكنولوجيات التقليدية والنووية والناشئة، سواء كانت تكنولوجيات تم تسليحها أم لا. والخطر الذي تشكله التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما إمكانية الدخول في اشتباكات ذات طابع تقليدي تقضي إلى مخاطر أكبر في الميادين النووية، يستحق اهتماما عن كثب.

والخطاب المتعدد الأطراف بشأن تنظيم استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة في أغراض عدائية وعسكرتها لا يواكب التقدم المحرز في هذه التكنولوجيات. وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز الوضوح والفهم بشأن إطار تنظيمي متعدد الأطراف والمضي في وضع المعايير الدولية والاتفاقات الملزمة قانونا لتجنب استخدام التكنولوجيات الجديدة بطريقة يمكن أن تهدد الاستقرار الناشئ عن الردع على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى الأخذ بعقائد عسكرية تقليدية ذات طابع دفاعي لا هجومي. غير أنه في ظل البيئات النووية، تشكل العقائد الهجومية بطبيعتها أو التي تسعى إلى فتح مضمار الحرب مذهباً خطيراً. وينبغي أن تشمل تدابير بناء الثقة عكس اتجاه هذه العقائد.

وفي معظم الحالات، تتجسد العقائد العسكرية في مواقف وبيانات تعلن عن النوايا. لكن في الممارسة الفعلية، تتشكل الحسابات الأمنية للدول من خلال القدرات العسكرية، ومواقع القوات وفئاتها، وعدد منظومات الأسلحة التي ينشرها منافسوها و/أو خصومها.

لذا ينبغي أن تتجاوز المناقشة بشأن تدابير بناء الثقة الأطر النظرية وأن تركز على تصورات التهديد الفعلي التي تجبر الدول على الاعتماد على القدرات النووية.

وينبغي أن تتجاوز تدابير بناء الثقة التدابير الرامية إلى استقرار الأزمات، وأن تشمل خطوات لتحقيق الاستقرار في تحديد الأسلحة. وفي غياب تدابير تحديد الأسلحة والتدابير الرامية إلى تجنب سباقات التسلح، فإن المنحى العام يدل على أن فوائد تدابير الحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار في الأزمات المتفق عليها في سياق معين تتبدد مع اتخاذ مبادرات جديدة مرعزة للاستقرار في مجال آخر.

وينبغي أن يكون الهدف المتوخى من تدابير بناء الثقة أوسع من مجرد إدارة الأزمات أو تفاديها. وينبغي أن تظل أهدافها الأوسع متمثلة في تهيئة بيئة من الثقة والاستقرار مواتية لكي تقوم الدول بفتح قنوات للمفاوضات من أجل تسوية المنازعات. وفي غياب تدابير موازية لتسوية المنازعات الطويلة الأمد، تظل إمكانية نشوب النزاعات والتصعيد الخطير قائمة على الدوام. لذا ينبغي إعطاء الأولوية لتسوية المنازعات.

وذلك ما لوحظ في عدة أزمات إقليمية أدت فيها أحداث غير متوقعة، اعتباراً لوجود منازعات كامنة، إلى خطر التصعيد العسكري. وفي مثل هذه الحالات، يتم عادة تجاهل تدابير بناء الثقة القائمة.

ويمكن أن يسهم إنشاء قنوات رسمية للاتصالات الاستراتيجية، على الصعيدين السياسي والعسكري على السواء، إسهاماً كبيراً في استقرار الأزمات وبناء الثقة. وينبغي تشجيع الدول على اللجوء إلى هذه القنوات الرسمية أثناء الأزمات.

والتصريحات العلنية التي يدلى بها إذعاناً للدوائر السياسية المحلية لتحقيق مكاسب انتخابية مؤقتة، مع الالتفاف على قنوات الاتصال الرسمية أثناء الأزمات، تصريحات عرضة للتفسير الخاطئ. ويمكن أن

يساعد إجراء المحادثات بين الدول لتجنب مثل هذه الإشارات غير المسؤولة في إعادة تأكيد أهمية قنوات الاتصالات الرسمية القائمة.

وبالنظر إلى التأثير المتزايد باستمرار لوسائل الإعلام، سواء منها التقليدية أو وسائل التواصل الاجتماعي، فلا غنى عن دراسة الخيارات المتاحة لتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة لتشمل دوائر توجد خارج نطاق الدولة.

وقد قدمت باكستان، في سياق جنوب آسيا، مقترح نظام استراتيجي لضبط النفس، يستند إلى ثلاثة عناصر متشابكة ومتعاضدة وهي تسوية النزاعات، وضبط النفس فيما يتعلق بالسلح النوي والصواريخ، والتوازن التقليدي.

ولا يمكن تحقيق النجاح في أي نهج إذا لم تتوفر على الصعيد الإقليمي الإرادة السياسية للانخراط في تدابير مجدية لبناء الثقة يمكن تكييفها وفقا لظروف محددة، دون المساس بمصالح أي طرف خارج المنطقة. ولذلك ينبغي عدم التذرع بالإشارة إلى شواغل مصدرها خارج المنطقة بشأن تجنب تدابير بناء الثقة في سياق إقليمي للتواصل على الصعيد الثنائي أو الإقليمي.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2022]

يجب أن يكون الهدف النهائي لأي نظام لتحديد الأسلحة أو لتدابير بناء الثقة والأمن هو منع نشوب النزاعات عن طريق الحد من مخاطر سوء فهم أو تقدير الأنشطة العسكرية للبلدان الأخرى؛ وتنفيذ تدابير تجعل الاستعدادات العسكرية السرية أمرا أكثر صعوبة؛ والحد من خطر التعرض لهجمات مباغطة أو اندلاع الأعمال العدائية بصورة عرضية.

وانطلاقا من هذا المنظور، تكتسي إجراءات تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن في سياق إقليمي ودون إقليمي قيمة كبيرة بوصفها شكلاً من أشكال الوقاية المصممة خصيصا في هذا السياق، بالنظر إلى أن المشاركة فيها تقتصر على عدد محدود من المتدخلين ومن ثم يمكن أن تتسم بقدر أكبر من الصرامة، وتكون مكيفة مع السياق المحلي، ومن ثم تتسم بمزيد من الفعالية. وتسهم جميع العوامل المذكورة أعلاه في جعل اعتماد هذه التدابير وتنفيذها أمرا أكثر سهولة.

وقد شاركت إسبانيا بنشاط، ضمن مجالها الإقليمي، في جميع المبادرات ذات الصلة.

وإسبانيا عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكانت في البداية ملزمة بتدابير معينة لبناء الثقة تنص عليها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وفي مؤتمر مدريد، المعقود بين عامي 1980 و 1983، أنشئت مرجعيات مدريد للتفاوض بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، التي حددت مسائل منها منطقة تطبيق هذه التدابير التي تجسدت فيما بعد في وثيقة فيينا لعام 1999 لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن. والتدابير المتوخاة في هذه الوثيقة الأخيرة الملزمة سياسيا تغطي أوروبا برمتها، فضلا عن المنطقة البحرية والمجال الجوي المتاخمين. وجرى تحديث الوثيقة في عام 2011 من أجل تحسينها وتوسيع نطاق تطبيقها. وإسبانيا ملتزمة بالمؤتمرات السنوية المعنية بتقييم تنفيذ هذه الوثيقة.

وإسبانيا طرف أيضا في صكوك ملزمة قانونا، مثل معاهدة السماوات المفتوحة. وهي تنتمي إلى مجموعة دول اتحاد غرب أوروبا الأطراف في معاهدة السماوات المفتوحة، وهو الاسم الذي لا تزال تُعرف به المجموعة لأغراض المعاهدة، على الرغم من أن هذه المنظمة الدفاعية الأوروبية لم يعد لها وجود.

وتطبق إسبانيا أيضاً وثائق أخرى صادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية - العسكرية للأمن، والتبادل العالمي للمعلومات العسكرية، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وثمة عنصر أساسي ورئيسي لأداء أنشطة التحقق فيما يتعلق بنزع السلاح وما تتخذه إسبانيا في الخارج من تدابير بناء الثقة والأمن، هو وحدة التحقق الإسبانية التي أنشئت في عام 1991، وهي مسؤولة أمام رئيس أركان الدفاع وأوكلت إليها مهمة التخطيط المفصل للأنشطة المذكورة وكفالة أدائها.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، قادت إسبانيا عملية تفتيش في قبرص في إطار وثيقة فيينا لعام 1999. وشاركت أيضا بمفتش ضيف في عمليات التفتيش التي نفذتها سلوفينيا في حزيران/يونيه (في سويسرا)، وفي عمليات التفتيش التي نفذتها بلجيكا في تشرين الثاني/نوفمبر (في فنلندا).

وتنص وثيقة فيينا لعام 1999 على التزامات منها الاضطلاع بالأنشطة التالية:

- استقبال بعثة زيارة إلى قاعدة جوية كل خمس سنوات.
- استقبال بعثة زيارة إلى منشأة عسكرية أو تشكيلة عسكرية كل خمس سنوات.
- تقديم عرض توضيحي عندما تنشر دولة مشاركة نوعا جديدا من منظومات الأسلحة، في موعد لا يتجاوز سنة واحدة بعد النشر، وذلك كقاعدة عامة.

ومن أجل تقليل التكاليف، يُسمح بإمكانية تنفيذ هذه الأنشطة الثلاثة معا، وبذلك تُسمى "المناسبة الثلاثية".

وشارك أعضاء وحدة التحقق الإسبانية في عدة مناسبات منظمة في إطار وثيقة فيينا لعام 1999 في بلدان مثل إستونيا والدانمرك وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا. وتجدر الإشارة إلى أن إسبانيا نظمت مناسبة مزدوجة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 في سرقسطة، حضرها مندوبون من البلدان الموقعة على الاتفاق، وممثل عن مركز منع نشوب النزاعات، وممثل عن كل من المغرب وتونس.

وفيما يتعلق بمعاهدة السماوات المفتوحة، حال الوضع الحالي الناتج عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) دون تنفيذ رحلات المراقبة الجوية خلال عام 2021.

وقد اعتمدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وثائق أخرى لتوسيع نطاق تدابير بناء الثقة والأمن، مثل القرار 1106 لعام 2013 الذي اعتمدته المجلس الدائم بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في مجال الأمن السيبراني، أو القرار 1202 لعام 2016 بشأن تدابير بناء الثقة التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل الحد من مخاطر النزاع الناشئة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتعرب إسبانيا عن أسفها من أن آليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مثل وثيقة فيينا لعام 1999، تواجه صعوبات، لا سيما نتيجة العدوان العسكري للاتحاد الروسي على أوكرانيا، بالتعاون مع بيلاروس.

وتشارك إسبانيا في الحوار المنظم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التحديات والمخاطر الحالية والمستقبلية، وهي مبادرة انبثقت عن المجلس الوزاري في هامبورغ في عام 2016 وتسعى إلى إعادة تنشيط تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا. وترأست إسبانيا الفريق العامل غير الرسمي المعني بالحوار المنظم في عامي 2020 و 2021. ومن أجل دعم الرئاسة الإسبانية للحوار المنظم، أنشئ فريق عامل عسكري لإعداد وتنفيذ حلقات عمل الخبراء العسكريين.

وفي إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، تخدم المادة 4 من المعاهدة بشأن المشاورات أيضا هدف تدابير بناء الثقة. وهناك هياكل تابعة للحلف تخدم أيضا هذه الأهداف. وفي إطار الحلف، تدافع إسبانيا عما يجنى من فوائد من الحوارات المنظمة مع الشركاء من خارج الحلف. وينطبق ذلك على اللجنة المشتركة بين الحلف وأوكرانيا، ومبادرة اسطنبول للتعاون، والحوار المتوسطي. وقد نظمت إسبانيا في هذا السياق الحوار المتوسطي للشباب وشاركت في مناسبات مختلفة نظمها الحلف. وتسبب العدوان الروسي على أوكرانيا في استحالة مواصلة الحوار، الذي كان ينظم حتى كانون الثاني/يناير 2022 من خلال المجلس المشترك بين الناتو وروسيا.

وتؤيد إسبانيا أيضا مبادئ الشفافية وتدابير الحد من المخاطر بوصفها آليات إقليمية لبناء الثقة، على سبيل المثال داخل الاتحاد الأوروبي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي، التي تمت الموافقة عليها في آذار/مارس 2022، تركز إحدى ركائزها الأربع لتعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك تطوير شراكات إقليمية مصممة خصيصا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وغرب البلقان.

وتشارك إسبانيا في محافل أخرى تعزز الثقة المتبادلة، مثل مبادرة الدفاع 5+5 التي تجمع 10 بلدان من ضفتي غرب البحر الأبيض المتوسط، والتي يجري في إطارها وضع وتنفيذ خطة سنوية للأنشطة تتألف من نحو خمسين نشاطا من أنشطة التعاون العسكري، بما في ذلك الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وإيفاد المراقبين في المناورات (البحث والإنقاذ، والتلوث البحري، ومراقبة حركة المرور البحرية، والسلامة الجوية)، وإزالة الألغام لأغراض إنسانية، والبحث في المشاكل التي تؤثر على الأمن الإقليمي، والدفاع السيبراني، والصحة العسكرية، ومراعاة المنظور الجنساني، وما إلى ذلك.

وتعتمد إسبانيا أيضا تدابير ثنائية لبناء الثقة والأمن في المناطق الرئيسية لأغراض الأمن الوطني. وتضطلع الدبلوماسية الدفاعية بدور رئيسي في تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية مع البلدان في جميع أنحاء العالم، بهدف بناء الثقة المتبادلة من خلال تدابير مثل تبادل المعلومات، والإخطار بالعمليات والمناورات وتشجيع المشاركة فيها، والإخطار بتخفيض الأسلحة والذخائر.

ووافقت إسبانيا على خطة للدبلوماسية الدفاعية في عام 2011. ويتعلق الأمر بمجموعة من الأنشطة، تقوم أساسا على الحوار والتعاون، تنفذها وزارة الدفاع على المستوى الثنائي مع البلدان الشريكة والحليفة من أجل تعزيز المعرفة والثقة المتبادلتين، أو منع نشوب النزاعات، أو تعزيز القدرات الأمنية.

وتحافظ إسبانيا، في إطار دبلوماسيتها الدفاعية، على علاقة سلسة ومنهجية مع معظم بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. ولديها ملحقون لشؤون الدفاع في عدد كبير من البلدان وتعد اجتماعات لجان الدفاع المشتركة واجتماعات ثنائية لهيئات الأركان المشتركة لجيوش البلدان المعنية، حيث يتم الاتفاق على برامج التعاون الثنائي.

وفي عام 2020، أدت جائحة كوفيد-19 إلى نوع من الانقطاع في علاقات التعاون هذه وإلغاء العديد من الأنشطة التي استُؤنفت تدريجياً مع تحسن الحالة الصحية.

ومنذ أيلول/سبتمبر 2021، استُؤنفت بجدية العلاقات الثنائية التي تسهم في بناء الثقة والأمن. ففي أمريكا اللاتينية، عُقدت لجان دفاع مشتركة مع الأرجنتين والبرازيل وبيرو وكولومبيا.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، تجدر الإشارة إلى لجان الدفاع المشتركة التي عقدت مؤخراً مع الأردن والبحرين ومصر. ولبنان أيضاً بلد يحظى بالأولوية في اهتمامات إسبانيا، حسبما يتضح من المساهمة الإسبانية البارزة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة بدافع مواجهة الوضع الصعب الذي يمر به هذا البلد في عام 2022.

وفي أفريقيا، تُعد المنطقة المغاربية والساحل وخليج غينيا مناطق ذات أهمية كبيرة لأغراض بناء الثقة والأمن، حيث تضطلع إسبانيا بأنشطة الأمن التعاوني مع مختلف البلدان بهدف تحسين قدراتها العسكرية ومساعدتها في الحوكمة.

وفي المنطقة المغاربية، بالإضافة إلى الأنشطة الجارية في إطار مبادرة الدفاع 5+5، أصبح التعاون مثمراً للغاية بعد إنشاء لجنة الدفاع المشتركة مع كل من تونس في عام 2021 وموريتانيا في عام 2022. وفي منطقة الساحل، ثمة علاقة خاصة بارزة مع مالي بالنظر إلى وجود وحدة عسكرية إسبانية كبيرة بها. وفي خليج غينيا، تجدر الإشارة إلى إنشاء لجنة الدفاع المشتركة مع السنغال وبدء التعاون الثنائي مع غابون، بالإضافة إلى الأنشطة الأمنية التعاونية مع كابو فيردى.

واستمر نشر سفينة إسبانية في خليج غينيا وجرى توسيع نطاقه. وما فتئت السفينة تضطلع بأنشطة الدبلوماسية الدفاعية والأمن التعاوني، مثل الدورات والمناورات المشتركة مع البلدان الساحلية، بالإضافة إلى التوقف في موانئ في أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وغابون، وغانا، وكابو فيردى، والكاميرون، وكوت ديفوار، وموريتانيا، ونيجيريا.

وفي آسيا، وعلى الرغم من الصعوبات المتأصلة، لا يزال التشكيل المحتمل بلجان الدفاع المشتركة مع الهند ودول أخرى مدرجاً في جدول الأعمال، ويتواصل إجراء حوار سلس مع اليابان والفلبين.

وفي عام 2020، بدأ الاتحاد الأوروبي مشروعاً تجريبياً لمفهوم عمليات الوجود البحري المنسقة في خليج غينيا. وفي عام 2022، قرر الاتحاد الأوروبي مواصلة عمليات الوجود البحري المنسقة في المنطقة عند اكتمال هذا المشروع، وهو يتوخى توسيع نطاقها لتشمل مناطق أخرى، بدءاً من منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وتشارك إسبانيا في عمليات الوجود البحري المنسقة في خليج غينيا من خلال السفن التي تنتشرها البحرية هناك. والهدف من ذلك هو تحسين المعرفة بالبيئة، وتعزيز التعاون مع الدول الساحلية، والمساهمة في تحسين الأمن في هذه المياه، ولا سيما فيما يتعلق بمشكلة القرصنة، ودعم الهيكل الأمني في ياوندي.

ثالثاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2022]

1 - واصل الاتحاد الأوروبي في عام 2021 جهوده من أجل إيجاد حل سلمي لمشاكل عدم الاستقرار وانعدام الأمن الإقليميين وحالات النزاع. وواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه لوضع تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باعتبارها أداة مهمة لبناء الثقة، وتعزيز الشفافية، وكفالة إمكانية التنبؤ في المجال العسكري، وتجنب نشوب النزاعات، والحفاظ على الاستقرار، لا سيما في الحالات التي تحدث فيها مواجهة مسلحة وفي مناطق التوتر. ويسعى الاتحاد الأوروبي، استناداً إلى استراتيجيته العالمية للسياسة الخارجية والأمنية، إلى النهوض بالعمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

2 - ويُعد بناء الثقة بصورة تدريجية وبعناية أمراً مهماً في عمليات الوساطة. وينبغي أن يتمحور بناء الثقة حول العملية التي تضطلع بها الوساطة والأطراف، من خلال إجراء محادثات مسبقة ووضع منهجيات واستخدام لغة مشتركة. ويساعد انسام العملية بالوضوح على بناء الثقة. ويمكن أن تكون تدابير بناء الثقة أداة لبناء الثقة قبل بدء المحادثات وعند بداية المفاوضات أو في خضمها.

3 - ومع أنه لا يوجد تعريف مقبول عالمياً لتدابير بناء الثقة، فإنه يمكن تعريفها بأنها إجراءات أو عمليات تُتخذ في جميع مراحل دورة النزاع بهدف زيادة الشفافية ورفع مستوى الثقة والارتياح بين طرفي أو أطراف النزاع. ويمكن لمبادرات بناء الثقة، إذا ما طُبقت في وقت مبكر لدى نشأة التوترات، أن تؤدي دوراً في منع نشوب النزاع أصلاً. ويمكن لتدابير بناء الثقة أن تساعد على تحسين العلاقات. ويمكن لها أن تيسر تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتوصل إلى حل سياسي سلمي. ويمكن لتدابير بناء الثقة أن تكون جزءاً من الظروف التمكينية وعوامل النجاح التي تتعامل بفعالية مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية، وكذلك مع البيئة التي تعمل فيها هذه الجهات. وفي حال نجاح تدابير بناء الثقة، يمكن لها أن تتحول بدورها إلى خطوات رئيسية تشكل جزءاً من انتقال سياسي سلمي.

4 - وعدد من النزاعات الراهنة التي طال أمدها توضح ما تلاقيه جهود الوساطة المبذولة في إطار المسار الأول من تعثر عموماً. ويشكل فقدان الثقة والارتياح عاملاً أساسياً من العوامل المختلفة التي تؤدي إلى توقف عمليات السلام. وقد بذل الاتحاد الأوروبي، في إطار عمليات الوساطة، جهوداً متكررة لإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية وعرض خيارات جديدة يمكن أن تعيد الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ويمثل استحداث آليات محددة لرصد وقف إطلاق النار تشترك فيها جميع الأطراف المعنية تدبيراً من تدابير بناء الثقة يهدف إلى بناء الثقة والارتياح في مجال أمن المعلومات.

5 - وفي الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، يشكل عنصر الوكالة في النزاعات - حيث تشارك أطراف دولية وإقليمية من الدول بصورة غير مباشرة في نزاع ما من خلال دعم فصائل مسلحة على الأرض، أو تشارك بصورة مباشرة دعماً لهذا الجانب أو ذاك - أمراً غير مشجع على الالتزام بعمليات السلام والمفاوضات. وتزداد أهمية مبادرات بناء الثقة في هذه الحالات، سواء نُفذت بين الأطراف الوطنية في النزاع وفيما بينها، و/أو بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية و/أو مجموعات أوسع نطاقاً من المواطنين. ومع ذلك، عندما تشارك جهات فاعلة إقليمية ودولية في تدابير بناء الثقة، كثيراً ما يشهد إشراك المواطنين فيها تراجعاً بسبب الكيفية التي تُصمم بها هذه العمليات. وقد دأب الاتحاد الأوروبي على التأكيد على أهمية

إشراك المجتمع المدني في جميع عمليات السلام التي يشارك فيها الاتحاد وفي جميع مراحلها، من خلال تقديم دعم هام على الصعيد العالمي لحوارات المسارين الثاني والثالث من أجل ضمان التشاور مع فئات المجتمع المدني والاستماع إلى أفكارها.

6 - وما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية ويروج لها باستمرار بوصفها صك مكافحة انتشار القذائف التسيارية المتعدد الأطراف الوحيد الذي يكفل الشفافية وبناء الثقة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد مدونة لاهاي لقواعد السلوك على الصعيد العالمي وإلى تنفيذها بالكامل وتحسين أدائها. والدعم الدبلوماسي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للمدونة تعززه عدة قرارات صادرة عن المجلس الأوروبي لتمويل أنشطة توعوية تشمل مناسبات جانبية، وورقات بحثية، واجتماعات خبراء، وحلقات دراسية إقليمية للتوعية تنظمها مؤسسة البحوث الاستراتيجية التي تتخذ من باريس مقراً لها، وعادةً ما يشارك فيها أيضاً الرئيس المتناوب للمدونة. ويواصل الاتحاد الأوروبي الترويج للمدونة بموجب قرار المجلس الأوروبي 2370/2017 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2017 (والمُتخذ في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة). ويصادف عام 2022 الذكرى السنوية العشرين لمدونة لاهاي لقواعد السلوك.

7 - وتمثل التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، فضلاً عن أنها تقوض النظام العالمي لعدم الانتشار. ومنذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، ساعدت المعاهدة على وقف تلك الممارسة، وهي تمثل في الوقت نفسه أيضاً تدبيراً قوياً لبناء الثقة والأمن على الصعد الثنائي والإقليمي والدولي. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن بدء نفاذ المعاهدة، من خلال قيام الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 بالتوقيع والتصديق عليها، سيشكل خطوة ملموسة نحو بناء الثقة والسلام. وقد أظهرت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزامها بالمعاهدة من خلال التصديق عليها وتطبيق التزاماتها الأساسية.

8 - ويمثل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر واعتمادها عالمياً هدفين هامين من أهداف استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد أظهرت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزامها بالمعاهدة من خلال التصديق عليها وتطبيق التزاماتها الأساسية. وتمثل هذه المعاهدة تدبيراً قوياً من تدابير بناء الثقة والأمن، وكان الترويج لبدء نفاذها أحد بنود العمل في مبادرة الأمين العام المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، والتي قرر الاتحاد الأوروبي دعمها.

9 - وفي عام 2021، وإلى جانب مشاركة الاتحاد الأوروبي الرفيعة المستوى في المؤتمر نصف السنوي المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (مؤتمر المادة الرابعة عشرة) في أيلول/سبتمبر، بذل الاتحاد الأوروبي المساعي في الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2 والتي يلزم أن تصدق على المعاهدة من أجل دخولها حيز النفاذ. ويروج الاتحاد الأوروبي باستمرار لفوائد المعاهدة وإسهامها في السلام والأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها المدنية. كما يواصل تقديم دعم مالي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على النحو المبين في قرار المجلس 901/2020 بشأن دعم الاتحاد لأنشطة هذه اللجنة التحضيرية (والمُتخذ في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة)، من أجل تعزيز قدراتها في مجالي الرصد والتحقق، وفي إطار تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد وصل إجمالي هذا الدعم في دورة التمويل الجديدة للفترة 2020-2023 إلى 6,28 ملايين يورو. وأسهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضاً

في صون وتعزيز نظام التحقق بموجب المعاهدة من خلال تقديم المساعدة والمشورة التقنيتين إلى الفريق العامل بآء التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وحلقات العمل والحلقات الدراسية الأخرى. وشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في دورات اللجنة التحضيرية وفريقيها العاملين ألف وباء.

10 - ويعترف الاتحاد الأوروبي بأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من أجل إرساء السلام والأمن، وفقا للمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن الضمانات الأمنية المستندة إلى المعاهدة متاحة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهو يشجع الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن تصدق وتوقع على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي وُضعت بعد إجراء المشاورات اللازمة. كما يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الواقعة في مناطق قائمة خالية من الأسلحة النووية التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك. وبموجب قرار المجلس الأوروبي 938/2019 المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2019 (والمتمخذ في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة)، يخصص الاتحاد الأوروبي تمويلًا لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دعماً لعملية تهدف إلى بناء الثقة وتقضي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وما زال الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى القيام بذلك، وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأن القيام بذلك أن يكون تدبيراً هاماً لبناء الثقة والأمن، ويمكن أن يشكل خطوة ملموسة نحو إنشاء منطقة خالية من تلك الأسلحة.

11 - ويمول الاتحاد الأوروبي مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وينفذها من خلال خطة حسن الجوار والتنمية والتعاون الدولي - أوروبا العالمية. وتسعى هذه المبادرة إلى التخفيف من المخاطر المتصلة بالمواد والعناصر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتأهب لها. ويمكن أن يكون لتلك المخاطر أصل إجرامي (الانتشار والسرقة والتخريب والاتجار غير المشروع)، أو أن تكون عرضية (كوارث صناعية، ولا سيما معالجة النفايات الكيميائية أو النووية ونقلها) أو طبيعية (جوائح في المقام الأول، لكن قد يكون الأمر أيضاً ناتجا عن مخاطر طبيعية مرتبطة بالمواد والمرافق الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية).

12 - والهدف من المبادرة هو دعم البلدان والمناطق الشريكة في تعزيز الحد من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وإدارة الأمن فيما يتعلق بجميع الأخطار، باتباع نهج طوعي يحفز الطلب. وتحت مسؤولية مراكز التنسيق الوطنية المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وأفرقتها الوطنية المشتركة بين الوزارات المعنية بهذا المجال، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لتنفيذ مجموعة واسعة من أنشطة التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بما في ذلك تقييمات الاحتياجات والمخاطر، وخطط العمل الوطنية والإقليمية، والتدريب، ووحدات تدريب المدربين، والمنارات الميدانية النظرية وفي الوقت الحقيقي (بما في ذلك عبر الحدود)، في جميع البلدان الشريكة (62) والأمانات الإقليمية (8).

13 - وتتولى دائرة أدوات السياسة الخارجية التابعة للمفوضية الأوروبية قيادة المبادرة، بالتنسيق الوثيق مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. ويقدم المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية الأوروبية الدعم التقني للبلدان الشريكة، في حين يكفل معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة تعاوناً متسقاً

وفعالا على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وتساهم أيضا جهات أخرى ذات صلة من المنظمات والخبراء الدوليين و/أو الإقليميين في المبادرة، وهي أكبر برنامج مدني للأمن الخارجي في الاتحاد الأوروبي.

14 - وتضم شبكة المبادرة 62 من البلدان الشريكة مجمعة في ثماني مناطق، تتولى أمانة إقليمية تيسير شؤون كل منها: الواجهة الأطلسية الأفريقية، ووسط آسيا، وشرق ووسط أفريقيا، وبلدان مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل، وجنوب شرق آسيا، وجنوب شرق أوروبا وشرق أوروبا. واستبيان تقييم الاحتياجات هو أداة تساعد الأفرقة الوطنية على تحديد وتوثيق المجالات التي تتطلب الحد من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وهو يستند إلى طلب طوعي من أي بلد شريك. وتمكن خطة العمل الوطنية للبلدان الشريكة من تحديد أهدافها ذات الأولوية في مجال الحد من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ويمكن لتلك البلدان أن تطلع بعضها بعضا عن تلك الخطط من أجل إقامة مشاريع مشتركة وصياغة نهج إقليمي متكامل. وفي إطار شبكة مراكز الامتياز، تُنفذ 88 مشروعا من مشاريع تخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، ويجري تنفيذ 31 مشروعا.

15 - وتعمل المبادرة، عند الاقتضاء، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومكتب شؤون نزع السلاح، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمركز الدولي للعلم والتكنولوجيا، والشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وساهم كل شريك من هؤلاء الشركاء بخبرته الفريدة وفقا لولايته المؤسسية. وأحد السبل العملية للتعاون هو تنظيم مناسبات تدريبية بالاشتراك مع مركز الامتياز للدفاع المشترك ضد المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في فيسكوف، تشيكي، المعتمد لدى منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد نُظمت أول مناسبة تدريبية من هذا النوع في أواخر عام 2017.

16 - وبدعم من الاتحاد الأوروبي، تنفذ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشاريع لتعزيز السلامة والأمن البيولوجيين في أوكرانيا تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها واتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. وبموجب قرار المجلس الأوروبي 1296/2019 المؤرخ 31 تموز/يوليه 2019 والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لتعزيز السلامة والأمن البيولوجيين في أوكرانيا بما يتماشى مع تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، تموّل أنشطة تهدف إلى مواءمة الأنظمة الأوكرانية الراهنة المتعلقة بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي مع المعايير الدولية؛ وإنشاء نظام مستدام للمراقبة البيطرية في أوكرانيا، وزيادة وعي الأخصائيين في علم الحياة وتدريبهم في مجال السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. ومن خلال قرار المجلس الأوروبي 1252/2017 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2017 والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لتعزيز السلامة والأمن الكيميائيين في أوكرانيا بما يتماشى مع تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، يؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا تعزيز السلامة والأمن الكيميائيين في أوكرانيا. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أطراف في معاهدة السماوات المفتوحة ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهي

تراعي الأحكام الملزمة سياسيا الواردة في وثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن بما يتماشى مع روح ومبادئ دعم تعددية الأطراف وسيادة القانون التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي.

17 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمد المجلس الأوروبي قراره 2108/2019 المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لتعزيز السلامة والأمن البيولوجيين في أمريكا اللاتينية بما يتماشى مع تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004)، ونصّ القرار على تخصيص مبلغ 2,7 مليون يورو لذلك الغرض على مدى ثلاث سنوات. ويسمح التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي لمنظمة الدول الأمريكية بتقديم المساعدة التقنية والتشريعية للبلدان المستفيدة لتعزيز اللوائح المتعلقة بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وضمان مواءمة تلك الأنظمة مع المعايير الدولية، وتشجيع التعاون الإقليمي في مجال السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وتعزيزه، والتنوعية بهما والتتقيف بشأنهما، وتنظيم دورات تدريبية متعلقة بهما. ويشمل التعاون الإقليمي أيضا إجراء استعراضات الأقران، التي توافق بموجبها الدول، على أساس طوعي، على العمل معا بهدف إجراء تقييم متبادل لنقاط قوة وضعف كل منها فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي ينص عليها قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، وبهدف تحديد الممارسات الفعالة والمجالات التي يمكن فيها مواصلة التعاون الثنائي.

18 - ولا يزال بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي يشكلان أمرين محوريين في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، على النحو المبين في استراتيجيته لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، التي اعتمدت في عام 2018. وفي هذا السياق، يتعاون الاتحاد الأوروبي على نحو وثيق مع المراكز الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

19 - وفي جنوب شرق أوروبا، يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم كبير لبناء القدرات المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة، وذلك من خلال مركز تبادل المعلومات في جنوب شرق وأوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يعمل في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس التعاون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ خريطة الطريق الهادفة إلى إيجاد حل مستدام للحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وإساءة استخدامها والاتجار بها في غرب البلقان بحلول عام 2024، وقد اعتمدت خريطة الطريق وأُتفق على خطط عمل متعلقة بها أثناء مؤتمر قمة غرب البلقان الذي عُقد في لندن في تموز/يوليه 2018. وبالإضافة إلى ذلك، دعم الاتحاد الأوروبي أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى الحد من خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة التقليدية وتكديسها المفرط في مقدونيا الشمالية وجورجيا (قرار المجلس 1424/2017 المؤرخ 4 آب/أغسطس 2017 والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى الحد من خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة التقليدية وتكديسها المفرط في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجورجيا، وإلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات في أوكرانيا (قرار المجلس 2009/2019 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2019 والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لجهود أوكرانيا الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا). وفي عام 2021، اعتمد المجلس قراره 2133/2021 (في إطار السياسة الخارجية والأمنية

المشتركة) دعماً للبرنامج الشامل لدعم الجهود الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة التقليدية في جنوب شرق أوروبا.

20 - ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة الجهود المبذولة بقيادة أفريقية في مجال السلام والأمن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق طموح الاتحاد الأفريقي في "إسكات البنادق بحلول عام 2020". وتنفذ أنشطة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ظل شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد ساعد الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي إلى منظومة السلم والأمن الأفريقية، الممولة من خلال مرفق السلام في أفريقيا، على تحسين الأمن المادي وإدارة المخزونات في مستودعات الأسلحة والذخائر التقليدية الموجودة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل، وساعد على جمع الأسلحة والذخائر وتدميرها في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وفي تموز/يوليه 2019، اعتمد المجلس الأوروبي قراره 1298/2019 المؤرخ 31 تموز/يوليه 2019 والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً للحوار والتعاون بين أفريقيا والصين وأوروبا بشأن منع تحويل وجهة الأسلحة والذخائر في أفريقيا.

21 - وللمرة الأولى، أبرم الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية أيضاً شراكة بشأن بناء القدرات في مجال تحديد الأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ومن خلال قرار المجلس الأوروبي 1789/2018 المؤرخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، يسهم خبراء من منظمة الجمارك العالمية والإنتربول في هذا الجهد.

22 - وفي أمريكا اللاتينية، يسهم الاتحاد الأوروبي، من خلال منظمة الدول الأمريكية، في تعزيز قدرات عدة دول من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة. ومن خلال قرار المجلس الأوروبي 2010/2018 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2018 والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لمكافحة الانتشار والاتجار غير المشروعين بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة وأثرها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها تأمين الأسلحة وحماية المواطنين، يدعم الاتحاد الأوروبي أنشطة منها إدارة المخزونات والتدريب وسن التشريعات.

23 - ومعاهدة تجارة الأسلحة صك تاريخي يهدف إلى تعزيز قدر أكبر من المسؤولية والشفافية في تجارة الأسلحة. وفي عام 2021، واصل الاتحاد الأوروبي بذل جهوده في سياق حوارات سياسية متنوعة من أجل تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة وتنفيذها على نحو فعال، في اتساق مع تأييده الراسخ لهذه المعاهدة. وبالإضافة إلى هذه الجهود الدبلوماسية، مول الاتحاد الأوروبي برنامج دعم تنفيذ المعاهدة بمبلغ يزيد قليلاً عن 8 ملايين يورو. ومن خلال هذا البرنامج، قدم الاتحاد الأوروبي المساعدة التقنية إلى عدد لا بأس به من البلدان المستفيدة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا ووسط وجنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية والقوقاز، بهدف تعزيز نظمها الوطنية، تمشياً مع مقتضيات المعاهدة. وبدأ الاتحاد الأوروبي أيضاً مشروعاً تنفذ أمانة المعاهدة وتدعمه: قرار المجلس 649/2021 المؤرخ 16 نيسان/أبريل 2021 (والمتخذ في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) بشأن دعم الاتحاد لأنشطة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة دعماً لتنفيذ هذه المعاهدة.

24 - وللاتحاد الأوروبي تاريخ طويل في دعم تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام لعام 1997 (اتفاقية أوتاوا) والإجراءات المتعلقة بالألغام. ولأكثر من عقدين من الزمن، ما فتئت مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تدعم إزالة الألغام، وتدمير المخزونات، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وإنهاء الوعي، والدعوة، والبحث والتطوير من أجل الكشف عن الألغام وإزالتها للأغراض الإنسانية والإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس الأوروبي قراره 257/2021 المؤرخ 18 شباط/فبراير 2021 المتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لتنفيذ خطة عمل أوسلو لتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام لعام 1997.

25 - ويركز العديد من أنشطة المساعدة الأخرى التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي على تشجيع الانضمام العالمي إلى الصكوك الدولية الرئيسية وتنفيذها على الصعيد الوطني، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وقرار مجلس الأمن 1540 (2004).